Middle East Journal of Humanities and Cultural Studies
Homepage: http://meijournals.com/ar/index.php/mejljs/index
ISSN: 2710-2238 (PRINT)
ISSN: 2788-4686 (ONLINE)
مجلة الشرق الأوسط
للعلوم الإنسانية والثقافية

واقع مؤشرات الاقتصاد الرقمي في عدد من الدول العربية: دراسة وصفية تحليلية

م.م. حلا زيدان ذنون المعاضيدي

كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل

Hala_zedan@uomosul.edu.iq

استلام البحث: 28/08/2021 **مراجعة البحث:** 09/09/2021 **قبول البحث:**10/09/2021

ملخص الدراسة

يستهدف البحث ابراز مؤشرات الاقتصاد الرقمي، الذي أدى الى التغير في أنماط العمل، والإنتاج، والاستهلاك، في العالم عبر الوقوف على واقع تلك المؤشرات في عدد من الدول العربية، منطلقاً من فرضية بحثية مفادها وجود فجوة في الجهود المبذولة بين الدول العربية عينة البحث في الوصول الى مستويات عالية لمؤشرات الاقتصاد الرقمي. حيث اعتمد البحث على جمع البيانات عبر التقارير التي تصدرها المنظمات الرسمية على شبكة المعلومات (الانترنيت).

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الرقمي ، الانتاج ، الاستهلاك

The reality of digital economy indicators in a number of Arab countries: An analytical descriptive study

Hala Zidan Thanun Al-maadidi
Al Mosul University / Faculty of Administration Economics

Abstract

The research aims to highlight the indicators of the digital economy, which led to the change in the patterns of work, production, and consumption in the world by examining the reality of these indicators in a number of Arab countries, based on a research hypothesis that there is a gap in the efforts made between Arab countries. To high levels of digital economy indicators. Where the research relied on collecting data through reports issued by official organizations on the Internet.

Keywords: Digital economy – production – consumption

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

المقدمة

شهدت المجتمعات تغيرات في نمط الإنتاج والتبادل والاتصال، بل وفي أسلوب الحياة بالعمق والشمول والسرعة منذ دخلت في حياتها التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصالات. وقد تغلغلت هذه التقانات في القطاعات المختلفة : مثل قطاع المعلومات والتجارة إلى الدرجة التي تحولت معها الأساليب والممارسات التي تستخدمها المنظمات ومراكز المعلومات التي تعمل في هذه القطاعات تحولاً جذرياً وشاملاً. ونتيجة لهذه التحولات ظهرت أدبيات جديدة في مجال الإدارة والاقتصاد، منها الاقتصاد الرقمي ، والذي من أهم سماته إلغاء الحواجز المكانية والزمانية للأنشطة الاقتصادية بفضل الانترنت ثمرة تقانة المعلومات والاتصالات، والتي مكنت كل العالم من الاتصال وتبادل المعلومات في كل مكان وفي أي زمان مع كل العالم، كما كان لها الفضل الكبير في تغيير نمط الاقتصاد وطبيعته، وفي ضوء ذلك بات من الضروري تحديد مؤشرات لقياس مستوى تقدم الدول في الوصول الى تطبيق الاقتصاد الرقمي للاستفادة من مزاياه، وهذا يعني أن هذه المؤشرات ستشهد تبياناً واضحاً بين الدول في مستوى اعتمادها.

مشكلة البحث

أضحى الاقتصاد الرقمي واحداً من أبرز مظاهر التطور في الحياة الانسانية في جوانبها الاقتصادية متجاوزاً الأطر التقليدية، ومترافقاً مع التطورات الحاصلة في تكنلوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي فرض على دول العالم التعامل مع هذه التطورات ومسايرتها بما يضمن لها الحصول على نتائج ايجابية تنعكس على مجتمعاتها وأفرادها، ومن هنا تبرز المشكلة بالبحثية بالتساؤلات الاتية:

1. هل هناك مؤشرات يمكن للدول العربية اعتمادها لقياس مستوى تقدمها في انجاز الاقتصاد الرقمي؟
2. هل هناك تباين بين الدول العربية عينة البحث في مدى تطبيقها لمؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي؟

أهداف البحث

تجسدت الأهداف التي سعى البحث الحالي الى تحقيقها، بما يأتي:

1. التعريف بالاقتصاد الرقمي وأهميته
2. التعريف بتطبيقات الاقتصاد الرقمي وخصائصه
3. التعرف على أبرز مؤشرات الاقتصاد الرقمي وفق ما قدمته الدراسات المتخصصة

أهمية البحث

تتأتى الأهمية الخاصة بهذا البحث في الوقوف على اسهامات الاقتصاد الرقمي في تغيير عوامل النمو وأنماط الانتاج في الاقتصاد العالمي والاقتصاديات المحلية، وعلى النحو الذي خلق معه فجوة كبيرة بين دول العالم في مؤشرات هذا الاقتصاد الرقمي، ومحاولة التعرف على واقع تلك المؤشرات في عدد من الدول العربية عينة البحث.

فرضية البحث

استند البحث الى الفرضيات البحثية الاتية:

1. هناك مؤشرات يمكن اعتمادها في تحديد مستوى تطور البلدان في الاتجاه نحو الاقتصاد الرقمي

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

2. هناك فجوة في الجهود المبذولة بين الدول العربية عينة البحث في الوصول الى مستويات عالية لمؤشرات الاقتصاد الرقمي

منهج البحث

بهدف الوصول الى هدف البحث والتحقق من فرضياته فقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي (النوعي) القائم على توصيف الظاهرة موضوع البحث، للوصول الى تفسيرات منطقية ذات دلالات تقود استنتاجات محددة.

الجانب النظري

اولاً: مفهوم الاقتصاد الرقمي

برز مصطلح الاقتصاد الرقمي للمرة الاولى في العام 1995 في الكتاب الذي نشره الكاتب Don Tapscott تحت عنوان " الاقتصاد الرقمي: الآمال والمخاطر في عصر الشبكات الذكية" والذي يعد الانطلاقة الاولى للباحثين الذين تباينوا في تسميته (البشير، 2018، 36). وقد تعددت المسميات لهذا النوع الجديد من الاقتصاد فاطلق عليه، اقتصاد المعرفة (النجار، 2007، 24) الذي يتمحور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها وتطويرها وابتكارها وتوظيفها، بهدف تحسين نوعية الحياة الانسانية في كافة مجالاتها من خلال تقديم خدمات معلوماتية قيمة وتطبيقات تكنولوجية متطورة، فضلاً عن استخدام العقل البشري بوصفه رأس المال المعرفي، وتفعيل البحث العلمي لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في الاقتصاد الوطني بهدف تنميته ليصبح مواكباً لتحديات نظام العولمة الجديد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتنمية المستدامة (وزارة الصناعة اللبنانية، 2017، 9). وقد عبر بعض الاقتصاديين عن اقتصاد المعرفة بدلالة اخرى، هي الاقتصاد القائم على المعرفة، او الاقتصاد المبني على المعرفة ولكن بحكم تسارع التحولات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية فقد اعاد بعض الباحثين الاقتصاديين النظر والتميز بين هاتين الدلالتين المختلفتين للمصطلح، وكما يأتي (لغويل و بن بعطوش، 2020، 183).

1. الدلالة الاولى: الاقتصاد المعرفي هو ما يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها، أي انتاج وصناعة المعرفة، وعمليات البحث والتطوير، سواءً من حيث تكاليف العملية المعرفية (تكاليف البحث والتطوير او تكاليف ادارة الاعمال، والاستشارة مثلاً)، او اعداد الخبراء وتدريبهم من جهة، وبين العائد او الايراد الناتج من هذه العملية من جهة اخرى باعتبارها اقتصادية مجردة مثلها اقتصاديات الخدمة السياحية او الفندقية او غيرها.
2. الدلالة الثانية: ترى بأن الاقتصاد القائم على المعرفة ينصب الى معنى اكثر اتساعاً، ورحابة بحيث تشمل في دلالتها حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستثمارات داخل نسيج الاقتصاد، وكذلك مدى تغلغل المعرفة والتكنولوجيا في الانشطة الانتاجية.

وكذلك اطلق عليه باقتصاد المعلومات الذي يعتمد في مختلف قطاعاته على المعلومات، وهو الاقتصاد الذي تزيد فيه قوة العمل المعلوماتية عن القوى العاملة في كل من قطاعاته الزراعية والصناعية والخدماتية (وسام، 2015، 62). الا ان تسمية الاقتصاد الرقمي هي السائدة. ويعرف الاقتصاد الرقمي بانه ممارسة الانشطة الاقتصادية في المجال الالكتروني باستخدام وسائط الاتصال وتكنولوجيا المعلومات من خلال ايجاد روابط فعالة بين اطراف النشاط الاقتصادي (حرزالله و يسرى، 2018، 4). كما يعرف الاقتصاد الرقمي بانه التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة اخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما (خلوفي و آخرون، 2020، 76). وعرفه (علي، 2020، 231) بانه

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

الاقتصاد الذي يستند وبشكل كبير وواسع على التكنولوجيا الرقمية بما في ذلك شبكات الاتصال والأنترنت، والشبكات الداخلية، والشبكات الخارجية، واجهزة الكمبيوتر وغيرها من التكنولوجيا ذات الصلة.

ويعد الاقتصاد الرقمي محصلة للتفاعل بين اتجاهات تعكس تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبين النظم الاقتصادية الكلية والجزئية، واقتصاد القطاعات في الصناعة والزراعة والتجارة، فضلاً عن القطاعات المصرفية، والصحة، والتعليم، والعلاقات الاقتصادية الدولية، والسياسات النقدية والمالية وغيرها، وبدون تكنولوجيا المعلومات والنظم الحديثة لا يكون الاقتصاد رقمياً، والاقتصاد الرقمي لم يظهر الا بعد ظهور ارهاصات الثورة التكنولوجيا والنظم والتطبيقات الالكترونية الحديثة (حسن، 2018، 20).

ثانياً: اهمية الاقتصاد الرقمي

يعد الاقتصاد الرقمي ظاهرة ناشئة حديثاً وامتلكت اهمية متزايدة وبخطوات تصاعدية نظراً لتقديرات النمو السنوي المتزايد لاستخدامات الرقمنة الاليكترونية في مختلف دول العالم، فضلاً عن النمو الكبير في سياسة الاقتصاديات العالمية، اذ ارتبطت التغيرات الاقتصادية بشكل اساسي بظهور الانترنت في الربع الاخير من القرن لعشرين، الذي يعد الاساس لنمو الاقتصاد الرقمي، فقد ادت سلسلة من التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة التي نشر وتطوير الاقتصاد الرقمي ودعمه، خاصة بعد انتشار استخدام تقنيات الانترنيت في اجهزة الهواتف المحمولة، والهواتف الذكية، والاجهزة اللوحية، واجهزة الكمبيوتر المحمولة، والطابعات ثلاثية الابعاد، كل ذلك ادى الى انتشار نماذج رقمية جديدة دخلت وبشكل مباشر في الاقتصاد الرقمي مثل الحوسبة، والحوكمة السحابائية والمنصات الرقمية، والخدمات الرقمية الاخرى، وكذلك تزايد كثافة استخدام البيانات من خلال انتشار المعادلات الخوارزمية، وتقنيات الائتمتة والروبوتات الجديدة، والتي يمكن من خلالها ان يحصل التأثير المباشر على الاقتصاد الرقمي وعليه يمكن فهم هذا التأثير في اعادة برمجة سلوك المستهلك الحالي، والتفاعلات التجارية ونماذج الاعمال يمكن أن يفهم منه ايضاً على انه ظهور عمليات وانظمة وقطاعات اقتصادية جديدة داخل القطاعات الفردية والمجتمعية، ينعكس ذلك بسهولة على هيمنة الشركات الكبرى على الاقتصاد الدولي (حمزة و حسن، 2020، 5).

ويوفر الاقتصاد الرقمي فرصاً تنافسية كبيرة، فضلاً عن تعزيز الانتاجية وتخفيض تكاليف المعاملات، كما ان اعتماد التكنولوجيات الرقمية في اقتصاديات الدول النامية مكن شركاتها من الحصول على خدمات متطورة بأسعار تنافسية، مما يتيح المجال امامها للوصول الى الاسواق العالمية التي كانت في السابق حكراً على الشركات الكبرى التابعة للاقتصاديات المتقدمة، ويعد المحرك الاكثر اهمية للابتكار والقدرة التنافسية والنمو، الحامل في طياته امكانات هائلة لرواد الاعمال والمنشآت الاقتصادية (العبادي، 2020، 77-78). ويحقق الاقتصاد الرقمي العديد من المكاسب الاقتصادية لاسيما تسارع معدلات الانتاج، وتحسين نوعيتها، ومساهمتها في تعزيز الانتاجية والكفاءة الاقتصادية، وذلك من خلال تخفيض التكاليف الادارية والمالية ورسوم الاتصالات الخارجية، كما يعمل على زيادة فرص التوظيف للعديد من العاطلين، وتنامي الدخل والثروات مما يعمل على ارتفاع مستوى المعيشة والرفاه، الى جانب ذلك يساعد في زيادة اندماج اقتصاد البلد مع اقتصاديات البلدان العالمية الاخرى مع زيادة فرص التجارة العالمية من خلال سهولة الوصول الى الاسواق العالمية والقطاعات السوقية (علي، 2020، 231).

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

كما تبرز اهمية الاقتصاد الرقمي عبر الدور الذي تؤديه مضامينه ومعطياته وما تفرزه من تقنيات متقدمة، اذ تتمثل الاسهامات الاساسية لمضامين اقتصاد الرقمنة في ثورة المعلومات والاتصالات والاستخدام الواسع للمعرفة بما يأتي (خلوفي و آخرون، 2020، 77-78).

1. المعرفة العلمية والمعرفة العملية التي يتضمنها الاقتصاد الرقمي تعد الاساس في توليد الثروة وزيادتها وتراكمها، وهذه الزيادة في الثروة التي ارتبط نشوء علم الاقتصاد بالبحث عن اسباب تحققها.
2. الاسهام في تحسين الاداء ورفع الانتاجية وتخفيض تكاليف الانتاج وتحسين نوعيته عن طريق استخدام الوسائل والاساليب التقنية المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة، حيث أن أكثر من نصف الزيادة في انتاجية الاقتصاد الامريكي كانت جراء استخدام التكنولوجيا المتقدمة في المعلومات والاتصالات.
3. الاسهام في توليد فرص عمل وبالذات في الآلات التي يتم فيها استخدام التقنيات المتقدمة التي يتضمنها اقتصاد المعرفة نتيجة التوسع، والتنوع في النشاطات الاقتصادية التي تستخدم التقنيات المتطورة.
4. اسهامه في احداث التغيير والتحديث والتطور للنشاطات الاقتصادية، بما يسهم في توسعها ونموها بدرجة كبيرة وبشكل متسارع ومتزايد وبذلك يتم تحقيق الاستمرارية في تطور الاقتصاد ونموه.
5. دوره في التحفيز في الاستثمار خاصة الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية، من اجل تكوين رأسمال معرفي يسهم بشكل مباشر في توليد انتاج معرفي وزيادته، وبشكل غير مباشر في الانتاج الذي يستخدم التقنيات المتقدمة من خلال توفير فرص الاستثمار المربح.
6. الاسهام في تحقيق تغيرات هيكلية واضحة وملموسة في الاقتصاد كزيادة الاهمية النسبية للإنتاج المعرفي وبالذات غير الملموس اي غير المادي.
7. ايجاد نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الشيْ الذي يؤدي بالدول المتقدمة إلى احتكار توليد التقنيات عالية التطور بالشكل الذي يؤدي الى اعتماد الدول النامية عليها في حصولها على منتجات الاقتصاد الرقمي دون أن تساهم في توليدها، بل وحتى دون أن تتوفر لها القدرة على استخدامها بكفاءة وفاعلية وهو الامر الذي يزيد من فجوة تخلفها.

واشار (عبدالجليل، 2020، 8) ان اهمية الاقتصاد الرقمي تنبع مما يأتي:

1. يعد وسيلة متميزة وغير مسبوقة للوصول الى الاسواق العالمية في وقت واحد بأقل النفقات.
2. يعتبر وسيلة فعالة للقيام بعقد الصفقات بين المتعاملين عن طريق الاتصال الالكتروني المباشر لهم.
3. يؤدي الى تبادل المنافع بين المتعاملين من بائعين ومشترين، كما يعمل على ترشيد القرارات المتخذة، بما يتميز من تدفق المعلومات في الوقت المناسب، وبطريقة منسقة ودقيقة.
4. يساهم في تبسيط وتنظيم عمليات المشروعات وتحقيق اهدافها عن طريق القضاء على التأخير.
5. يسهم باصدار القرارات الادارية ومنع الاخطاء وتخفيض التكاليف وبالتالي المحافظة على حقوق اصحاب المشروع، وزيادة الربحية.
6. يساعد الشركات على اتباع نظم التصنيع الحديثة التي تتم بمساعدة الحاسب الالكتروني من حيث تحديد تعاقب عمليات التشغيل واسلوب التشغيل على اجزاء المنتج.

ثالثاً: خصائص الاقتصاد الرقمي

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

قاد التحول الرقمي في العقود الاخيرة مدفوعاً بديناميكية تناسبية في الاسواق واصحاب المشاريع الابتكارية، الى الاعتماد بشكل كبير وواسع على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل وسائل الاعلام الاجتماعية والهواتف النقالة، فضلاً عن القبول المتزايد للأنشطة الانتاجية والاستهلاكية على الانترنت (التسويق، الخدمات المصرفية الالكترونية، محتوى المشاركة) كل ذلك ادى الى ظهور الاقتصاد الرقمي وهذه القوى المحركة ادت الى خلق ثروة جديدة حول العالم. وهذا يشير ان للاقتصاد الرقمي مجموعة من الخصائص وهذه الخصائص هي (نور الدين، 2018، 338–339) (خلوفي و آخرون، 2020، 76–77).

1. يرتكز على اللاملموسات بدل الملموسات: فمخرجات هذا الاقتصاد ليست سلع او منتجات مادية وانما هي افكار وعلامات تجارية وخدمات ملموسة.
2. ظهور اسواق الكترونية: حيث ان هذا الاقتصاد لا يعتمد على الاسواق بمفهومها التقليدي المركز على الحدود الجغرافية فهناك فضاء الكتروني افتراضي لتسويق المنتجات والخدمات الرقمية والمعرفية.
3. يقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: فكثافة الخطوط الهاتفية، وانتشار الحواسيب واستخدام الانترنت عوامل مهمة لقيام الاقتصاد الرقمي وهي بمثابة البنية التحتية له.
4. اقتصاد لا يعاني من مشكلة الندرة بالمعنى التحليلي القديم، بل هو اقتصاد الموارد التي يمكن استمرار زيادتها عبر الاستخدام المتزايد للمعلومات والمعرفة.
5. يقوم الاقتصاد الرقمي على الجودة والابتكار في اطار الميزة التنافسية لتحقيق اعلى مستوى من الدخل، على خلاف الاقتصاد التقليدي الذي يخضع للعرض والطلب.
6. اقتصاد تتقلص فيه أهمية وتأثير الموقع من خلال الاستخدام الملاءم للتكنولوجيا وأساليب الاسواق الراسية اي عبر الوسائل والشبكات الالكترونية بما يغير المفهوم التقليدي للأسواق.
7. أنه اقتصاد يصعب فيه تطبيق القوانين الضريبية والقيود الجمركية وغير الجمركية من جانب الحكومة الوطنية بصورة منفردة، فالمعرفة والمعلومات أدت الى زيادة الطلب على منتجاتها وفي المقابل قلصت القيود الجمركية وغير الجمركية.
8. أن المنتجات التي تتضمن كثافة اعلى للمعرفة تنخفض أسعارها عن تلك التي لا تستخدم كثافة معرفية او لا تستخدمها على الاطلاق.
9. الاقتصاد الرقمي يعني في جوهره أن قيمة المعرفة ذاتها تكون اكبر حينما تدخل في حيز التشغيل ونظم الانتاج وبالمقابل فان قيمتها تصبح صفراً حينما تظل حبيسة في عقول اصحابها.
10. مفتاح القيمة في الاقتصاد الرقمي تنافسية رأس المال البشري.
11. اقتصاد يمنح مكاناً لنظم التعليم والتدريب المستمرين لكي تواءم خبرات العمالة مع اقتصاد المعرفة بما يتطلب اساليب جديدة في التفكير وفي صنع السياسات الاقتصادية.
12. اقتصاد يتوقف فيه تسعير المنتج أو الخدمة على السياق الذي يتم فيه التسويق، بحيث يمكن أن تكون هناك أسعار مختلفة لشعوب مختلفة واوقات مختلفة للمنتج المعرفي نفسه.
13. اقتصاد تتزايد فيه مواءمة عمليات المعرفة بنظم الشبكات والمعلومات الرقمية التي تتولى قيادة عملية الانتقال في هياكل الانتاج في منظمات الاعمال.

رابعاً: تطبيقات الاقتصاد الرقمي

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

يستند الاقتصاد الرقمي على الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تعد القوة الحالية والمستقبلية لجميع الدول، فالعالم بمجموعه يتجه نحو اقتصاد رقمي وان كان بوتائر مختلفة، وللاقتصاد الرقمي العديد من التطبيقات التي تحقق فوائد في جميع مجالات الحياة (اميرة، 2015، 20)، وهذه التطبيقات هي (التجارة الالكترونية، التسويق الالكتروني، الاستثمار الالكتروني).

التجارة الالكترونية

وتعد التجارة الالكترونية من الظواهر الحديثة التي برزت على الساحة العالمية، وأصبحت من معالم الاقتصاد الحديث، ومع تطور الأساليب التكنولوجية الحديثة والتوسع في استخدامها من قبل الافراد والشركات بمختلف أحجامها وفي شتى المجالات، اذ شاع مفهوم التجارة الالكترونية وأصبح واحداً من التغيرات الحديثة والتي أخذت بالدخول الى حياتنا اليومية. وقد عرفت وزارة الصناعة والتجارة الفرنسية التجارة الالكترونية بانه جميع المبادلات الالكترونية ذات العلاقة بالنشاطات التجارية، فهي تمثل علاقات بين مؤسسات وادارات ومستهلكين (اميرة، 2015، 20).

كما تعرفها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بانها النجارة التي تقوم باستخدام التقنيات التي وفرتها ثورة المعلومات والاتصالات وشبكة الانترنت عبر التبادل الالكتروني للبيانات متجاوزة عنصري المكان والزمان (عبيد، 2014، 37). والتجارة الالكترونية شكلاً من أشكال التبادل التجاري باستخدام شبكة الاتصالات بين المنظمات ببعضها البعض، والمنظمات وزبائنها، وبين المنظمات والحكومة متمثلة بمنظماتها المختلفة، وهي الطريقة التي تواكب الانترنت، وهي استمرارية للتجارة التقليدية، الا أن الجديد فيها هو استخدام وسائل التقانة المتقدمة على رأسها الانترنت، وهذا ما خلصت اليه المنظمة العالمية للتجارة، التي عرفت التجارة الالكترونية بأنها توزيع السلع والخدمات وتسويقها بالوسائل الالكترونية (السعادي، 2006، 30).

ولا ينحصر مفهوم التجارة الالكترونية على البضائع والسلع المادية، بل يمتد الى السلع غير المادية، فهناك عناصر في التجارة الالكترونية هدفها تزويدنا بمعلومات عن المنتجات والخدمات، التي ستكون قطاعات تجارية مبنية على تبادل المعلومات والمعارف وتقديم الخدمات في الوقت الحقيقي (حجز تذاكر الطائرات، والحجز في الفنادق والتعاملات المصرفية، وخدمات الاستشارات القانونية، والتعليم الالكتروني، مثلاً) (كريمة، 2014، 8). واشار (عبيد، 2014، 37-38) ان هناك مصطلحات يتم تداولها الى جانب التجارة الالكترونية وهذه المصطلحات هي الاعمال الإلكترونية، والحكومة الالكترونية، والتسويق الإلكتروني:

- الاعمال الالكترونية: هي استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال الأعمال أي ادخال أساليب إلكترونية في الادارة وفي التخطيط لموارد المشروع وفي ادارة المخزون وفي غيرها من الانشطة التي تقوم بها الشركات وهو مفهوم أشمل من التجارة الالكترونية. ويمكن توصيف الأعمال الالكترونية بانها توليفة شبكة الكرتونية تتكون من: البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والتطبيقات البرمجية، وتكنولوجيا الانترنت وغيرها، بما يتيح تبادل المعلومات، وتنفيذ النشاطات والعمليات، وصياغة استراتيجيات الأعمال وتطبيقها بكفاءة وفاعلية، فالأعمال الالكترونية أوسع وأشمل من التجارة الالكترونية، فالأعمال الالكترونية تصنف الى فئتين هما التجارة الالكترونية والاعمال الالكترونية غير التجارية مثل: ادارة سلسلة التوريد أو التجهيز، وادارة شبكات والاكسترانت وما يرتبط بها من نشاطات وعمليات غير المندمجة مباشرة بمعاملات شراء السلع والخدمات والمعلومات وبيعها.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

- الحكومة الإلكترونية: اشارة (كافي) ان الحكومة الالكترونية هي قدرة المنظمات في القطاعات الحكومية المختلفة على تقديم الخدمات وتبادل المعلومات بينها، وبين المواطنين، ومنظمات الاعمال بدقة وسرعة عاليتين وباقل تكلفة ممكنة مع الضمان لسرية وامن المعلومات المتبادلة في اي وقت ومكان، او هي نظام افتراضي يمكن المنظمات الحكومية واجهزتها من تأدية التزاماتها تجاه جميع المستفيدين باستخدام التقانات الالكترونية دون الاخذ بنظر الاعتبار عناصر الزمان والمكان مع الالزام بتحقيق التميز والجودة، فضلاً عن امن وسرية المعلومات (يونس، 2020، 129).

1. التسويق الالكتروني

وتشير الباحثة ان العديد من الادبيات العلمية التي تطرقت الى الاقتصاد الرقمي وتطبيقاته قد اشارت الى ان التسويق الالكتروني يعد احد تطبيقات الاقتصاد الرقمي. الذي يتمثل باستخدام الانترنت في الأنشطة التسويقية وهو جزء من التجارة الالكترونية (عبيد، 2014، 38). كما يشير الى تطبيق مبادئ وتقنيات التسويق عبر الوسائط الالكترونية وبشكل أكثر تحديداً الانترنت، ومصطلحات التسويق الالكتروني، والتسويق عبر الانترنت كثيراً ما يتم استخدامها بشكل متبادل، والتسويق الالكتروني عملية تسويق علامة تجارية باستخدام غير مباشر ويستخدم مجموعة من التقنيات للمساعدة في ربط الشركات بزبائنها، وهذا التعريف يشمل جميع الأنشطة التي تجريها الشركة عبر شبكة الويب العالمية بهدف جذب أعمال جديدة، والحفاظ على الأعمال الحالية وتطوير هوية علامتها التجارية، وللتسويق الالكتروني أربعة مجالات هي (B2C) اعمال الى مستهلك، (B2B) اعمال الى أعمال، (C2C) مستهلك الى مستهلك، (C2B) مستهلك الى أعمال (Mezgebe, 2020, 77).

2. الاستثمار الالكتروني

يعرف الاستثمار الإلكتروني بانه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتداول وتبادل المعلومات المالية والاستثمارية الالكترونية فورياً، كما يقلل من مخاطر الاستثمار ويزيد من شفافية المعلومات، ويقلل من تكلفة ووقت وجهد الصفقات الاستثمارية. وتستخدم الانترنت للتعرف على المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية فورياً لمدة اربعة وعشرون ساعة، ومن ثم يعتبر المستثمر الالكتروني في موقف أفضل من المستثمر العادي (اميرة، 2015، 33- 34).

الجانب العملي

يعد الاقتصاد الرقمي احد مراحل التطور التي شهدها العالم عبر مراحل التطور المختلفة للنظم الاقتصادية، اذ اضافا ابعاداً جديدة تختلف اختلافاً كبيراً عن النظم الاقتصادية الصناعية، والزراعية، والتجارية التقليدية من حيث الابعاد والمتطلبات المطلوب تحقيقها ليكون هذا الاقتصاد فاعلاً في انجاز ما متوقع منه. لقد أصبح الاقتصاد الرقمي مثل شبكة الإنترنت نفسها، عالميًا بحق، فهو لا يعرف الحدود، إذ إن أولئك القادرين على التواصل عبر الانترنت يمكنهم النفاذ في الحال إلى الأسواق في أنحاء العالم، وبسبب الطبيعة الخاصة لهذا الاقتصاد نشأت أسئلة جديدة حول كيفية تنظيمه، فباتت هناك حاجة إلى إعادة تقييم المناهج والمداخل التقليدية لحماية المستهلكين، والالتزام بالعقود، وتخزين المعلومات، بما يتوافق مع العالم الرقمي، فضلاً عن ضرورة أن تعمل القوانين والقواعد التنظيمية الحاكمة للاقتصاد الرقمي بشكل متسق مع الجهود المبذولة لتعزيز بيئة العمليات، بما فيها البنية التحتية للمعلومات والاتصال، والخدمات، والمنصات الإلكترونية، والنظم البيئية، والأجهزة الإلكترونية، فعلى سبيل المثال يعتبر توفر الطاقة الكهربائية التي يمكن الاعتماد عليها، وكذلك شبكات الاتصالات والألياف الضوئية، من العناصر الأساسية للبنية التحتية التي يجب معالجتها في هذا الشأن، جنباً إلى جنب مع المسائل القانونية والتنظيمية (كولمان و آخرون، 2018، 9).

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

وقد بدأت الدراسات والبحوث على مستوى الباحثين والمنظمات على حدٍ سواء في البحث وتحديد المؤشرات المطلوب تحقيقها للوصول الى النتائج المرجوة من الاقتصاد الرقمي، ولقد تطرق العديد من الباحثين والمهتمين بموضوع الاقتصاد الرقمي لهذه المؤشرات. فقد اشارت (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، 2018، 39) الى مؤشرات الاقتصاد الرقمي التي تمثلت، بـ (قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الابتكار والتمويل، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويسر التكاليف، والقدرات البشرية والبحث، واستخدام الأفراد وقطاع الأعمال والحكومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأثر الاقتصادي، والأثر الاجتماعي).

بينما حدد (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، 2020، 31) تلك المؤشرات بما يأتي (المؤسسات، والبنية التحتية، والتعليم والمهارات، والحكومة الالكترونية، والابتكار، والمعرفة والتكنولوجيا، وبيئة الاعمال والجاهزية الشبكية، ونمو سوق التمويل، والتنمية المستدامة). بينما كانت مؤشرات (البنية الاساسية الرقمية، والتمكين الرقمي، والمساهمة الاقتصادية للاقتصاد الرقمي، والابتكار والابداع الرقمي)، هي مؤشرات الاقتصاد الرقمي وذلك استناداً الى ما اشار اليه (عبدالمنعم و قعلول، 2021، 9). ورأى (علي، 2020، 239–243) أن اهم مؤشرات الاقتصاد الرقمي هي (النطاق العريض الثابت، والهاتف المحمول، والانترنت).

وسعياً من الباحثة الى تحديد وتوصيف مؤشرات الاقتصاد الرقمي في عدد من الدول العربية عينة البحث، فسيتم الاعتماد على ما قدمه الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية في كتابه مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي (2020)، بوصفها مؤشرات القياس، وكما سيتم الاعتماد على طروحات المصادر المذكورة انفاً في تشخيص المؤشرات الاقتصاد الرقمي، وكما يأتي:

1. المؤسسات

تتمثل المؤسسات بآليات الحوكمة الفعالة للتكامل التكنولوجي مع مجموعات اصحاب المصلحة الرئيسة، المتمثلين بالأفراد، والشركات، والحكومات، كما يرتبط مؤشر المؤسسات بمستوى الثقة عند مختلف الاطراف بقدرة المؤسسات والحكومات في الحفاظ على انظمة وشبكات وبنى تحتية تتصف بالأمان لاسيما بما يرتبط بسرية البيانات والمعلومات المهمة. واشارة (قعلول و طلحة، 2020، 11) انه عند تبني التحولات الرقمية فان من الاهمية ان تأخذ الجوانب والاطر التنظيمية بنظر الاعتبار، فهي تساعد وعلى نحوٍ مهمٍ وكبير في توحيد وتنسيق جهود المنظمات والسلطات الوطنية، وتوحد سلطة اتخاذ القرار بما يضمن عدم التداخل في الادوار والمسؤوليات بين السلطات الوطنية في الدولة، حيث انشأت بعض الدول وزارات متخصصة في الاقتصاد الرقمي، بينما تتولى وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المسؤوليات الخاصة بالاقتصاد الرقمي في معظم الدول العربية مع المساهمة الفاعلة لشركات القطاع الخاص في دعم العمليات الخاصة بالتحولات الرقمية.

ويعد حضور المؤسسات الحكومية وتفاعلها وانسجامها مع المتعاملين شركات او افراداً احد المحددات المهمة في التمكين للاقتصاد الرقمي في المجتمع فقد اهتمت العديد من الحكومات بالتحول نحو الحكومات الرقمية الذكية عن طريق تنفيذ العديد من المشروعات التي هدفت الى تقديم الخدمات الحكومية الكترونياً لزيادة مستوى الكفاءة والفاعلية عن طريق اعادة هندسة الخدمات الحكومية (عبدالمنعم و قعلول، 2021، 19). وعلى مستوى الدول العربية عينة الدراسة فقد انشأت الاردن وزارة

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

متخصصة في الاقتصاد الرقمي، فضلاً عن انها ملتزمة بان تكون مركزاً للابتكار تزدهر فيه الافكار الخلاقة بناءً على تقدم التكنولوجيا محلياً والمنظمات او الكيانات الداعمة لبيئة ريادة الاعمال، كما ان البحث والتطوير جاري في مؤسسات التعليم العالي او في مراكز بحوث عامة وخاصة. كما قامت الاردن في عام 2019 بأطلاق استراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية (2019–2020) والتي سلطت الضوء على خمسة اهداف استراتيجية تمثلت في تلبية احتياجات المواطن وتسهيل الاجراءات، والارتقاء بمستوى الخدمات الحكومية ورفع نسبة الاقبال عليها، وتوفير النفقات العامة، وتحسين الاداء الحكومي، بالإضافة الى رفع مستوى الثقة بالحكومة (قعلول و طلحة، 2020، 12).

اما ما يتعلق بمؤشر المؤسسات في دولة الامارات العربية المتحدة، فتتصدر الامارات الدولة العربية في مؤشر مدى اهمية التحول الرقمي في الرؤى الحكومية مسجلة (6.1) نقطة (عبدالمنعم و قعلول، 2021، 19). وتمثل الهيئة العامة لتنظيم الاتصالات الجهة المعنية بإدارة وتنظيم عمليات التحول الرقمي في دولة الامارات العربية المتحدة، فضلاً عن وجود عدد من الهيئات الحكومية تقوم بدعم الهيئة في ادارة وتنظيم الاقتصاد الرقمي مثل هيئة ابو ظبي الرقمية، ودبي الذكية، ووزارة الاقتصاد، وغيرها من الهيئات المعنية بالتحول الرقمي (قعلول و طلحة، 2020، 12).

اما في سورية تم اقرار اربعة قوانين لتنظيم البيئة التشريعية للاقتصاد الرقمي في سورية، كان اولها في عام 2009 حيث أقرت الحكومة قانون التوقيع الالكتروني بهدف تنظيم خدمات التوقيع الالكتروني، وغيرها من المعاملات الالكترونية. كذلك تم اقرار قانون المعاملات الإلكترونية لسنة 2014 الذي يتبنى عدة مبادئ تتجلى في جواز استعمال الوسائل الالكترونية في المعاملات وفي العلاقات مع الدوائر الحكومية، وحرية الاشخاص في اللجوء الى تلك الوسائل في التعاقد، واثبات العقود والوثائق والرسائل الموقعة الكترونياً في الاثبات، وفي عام 2012، أقرت الحكومة قانون تنظيم التواصل على الشبكة والجريمة المعلوماتية الذي عالج الجرائم المعلوماتية بشقيها بما يشمل الجرائم التقليدية التي تنفذ باستخدام منظومة معلوماتية، والجرائم المستحدثة التي تكون فيها المنظومة المعلوماتية او الشبكة موضوعاً للجريمة. فضلاً عن ما سبق، تم اصدار قانون تأسيس الشركة السورية للمدفوعات عام 2013 بهدف انشاء البنى التحتية اللازمة لخدمات الدفع الالكتروني، وبحيث تكون مسؤولةً بوجه خاص عن تنفيذ وتشغيل المنظومة الوطنية الموحدة للدفع الالكتروني، وذلك على اسس اقتصادية وتنموية (قعلول و طلحة، 2020، 10). وتعتبر وزارة الاتصالات والتقانة، الوزارة المعنية بتقانات المعلومات والاتصالات وبالتالي يعتبر الاقتصاد الرقمي في صلب مهامها. فضلاً عن شركات القطاع العام والخاص، والشركات الاجنبية مثل الشركة السورية للاتصالات، وشركة تسديد لخدمات الدفع الالكتروني، وشركة المدفوعات، وشركة تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة الى مشغلي الهاتف النقال، وشركات مزودي خدمات الانترنت البالغ عددها (28)، وشركات مزودي التطبيقات البالغ عددها (4)، يضاف اليها ثمان شركات حاصلة على ترخيص لتقديم خدمات الدفع الالكتروني، كما يوجد عدد كبير من الشركات العاملة في مجال تقانات المعلومات والاتصالات (قعلول و طلحة، 2020، 12).

وفي العراق تعد المادة (39) لقانون البنك المركزي العراقي للرقم (56) لسنة 2004 المعدل مساندة لعمليات التحول الرقمي في العراق عن طريق عمليات تنظيم الدفع الالكتروني وذلك وفقاً لنظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال لسنة 2014، فظلاً عن ذلك فقد اصدر مجلس الوزراء في العراق القرارات رقم (313) و(281) للأعوام 2016 و 2017 على التوالي والتي تصب لمصلحة دعم بيئة الاقتصاد الرقمي (قعلول و طلحة، 2020، 10)، وقد بلغت قيمة هذا المؤشر في دولة الامارات العربية (14.94)، كما بلغت قيمته في الاردن (10.52)، وكذلك بلغت قيمته في سوريا (1.02)، اما في العراق فقد بلغت قيمته

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

(1.02) (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، 2020، 64، 100، 142، 136).

2. البنية التحتية

يبين المؤشر هذا مدى توافر خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقدرة الافراد للوصول اليها، وبتكلفة مقبولة (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، 2020، 34)، كما يعكس هذا المؤشر مستويات انتشار خدمات الاتصالات على مستوى الدول العربية كمجموعة بالمقارنة بالمستويات العالمية، وكذلك التحليل المقارن للأداء للدول العربية وعلى نحو منفرد بالتركيز على مستويات انتشار خدمات الهاتف المحمول وشبكة الانترنت لارتباط هاتين الخدمتين بمستوى تطور الاقتصاد الرقمي. فوجود شبكات الاتصال سواء كانت الهواتف العادية او الهواتف الخلوية او غيرها من الشبكات هي جميعها تعتبر من المؤشرات الاساسية في تمكين الاقتصاد الى التوجه نحو الاقتصاد الرقمي. وقد شهدت خدمات الهاتف المحمول تطوراً كبيراً في الدول العربية خلال العقدين الماضين لاسيما في ضوء اتجاه عدد من الدول العربية الى تحرير اسواق الاتصالات ودخول عدد من شركات القطاع الخاص الى الاسواق لتقديم الخدمات بما ساعد على تسجيل زيادات كبيرة وملموسة في اعداد المستخدمين للخدمات الهواتف المحمولة والامر الذي شجع على تحقيق هذه الزيادة هو انخفاض التكلفة التي اصبحت ملائمة لشرائح اكبر من السكان. وبالرغم من هذه الزيادة في الدول العربية الى انها تقل عن مثيلتها المسجلة على المستوى العالمي (عبدالمنعم و قعلول، 2021، 9)، حيث بلغ قيمة هذا المؤشر في الأمارات (18.81)، اما بلغ قيمته في الاردن (8.21)، وحيث بلغ قيمته في سوريا (4.59)، اما في العراق بلغ قيمته (6.22) (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، 2020، 64، 100، 142، 136).

3. التعليم والمهارات

يتطلب الاقتصاد الرقمي وجود مجموعة من الممكنات الرقمية لاسيما على صعيد التراكم المعرفي عن طريق الاهتمام بتكوين اجيال قادرة على الاستفادة من تقانة المعلومات والاتصالات والتعامل مع التقانات المختلفة وذلك لتطير محتوى معرفي جديد او الاستخدام لتلك التقنيات لتحسين تلك المستويات من التراكم المعرفي على النحو الذي يساهم في زيادة مستويات الانتاجية والتنافسية في مجتمعاتهم، فهناك العديد من المؤشرات المتعلقة بالممكنات الرقمية والتي يمكن بالاستناد اليها الوقوف على موقف الدول العربية من التقدم المتحقق على صعيد هذه الممكنات منها (نسبة الالتحاق بالتعليم الجامعي، ومستوى جودة التعليم بشكل عام، ومستوى التعليم وفي الرياضيات والعلوم على وجه الخصوص، ونسبة المدارس المتصلة بالأنترنت، ونسبة المهارات المرتبطة بالاتصالات وتقنيات المعلومات) (عبدالمنعم و قعلول، 2021، 15)، كما يمكن اعتماد مؤشرات اخرى في قياس هذا المؤشر وهذه المؤشرات هي (متوسط سنوات الدراسة، وسنوات العمر المتوقع بالدراسة، التفكير النقدي في التدريس، نسبة الطلاب الى المعلمين في التعليم الابتدائي، ومدى تدريب الموظفين، وجودة التدريب المهني، ومهارات الخريجين، والمهرات الرقمية بين السكان النشطين، وسهولة الوصول للموظفين ذوي المهارة) (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، 2020، 34)، ووفقاً لمؤشر التعليم والمهارات على المستوى الكلي فقد بلغت القيمة المرجحة للمؤشرات الفرعية لهذا المؤشر في دولة الامارات العربية المتحدة (4.87)، اما في الاردن فقد بلغت قيمة هذا المؤشر (4.64)، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر في سوريا (2.75)، وجاء العراق في المرتبة الاخيرة ضمن هذا المؤشر حيث بلغت قيمتها (2.27) (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، 2020، 65، 101، 143، 137).

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

4. الحكومة الالكترونية (المنصات والتطبيقات الرقمية)

مع تنامي التحولات الرقمية أصبحت المنصات الرقمية احد اهم الركائز التي يقوم عليها الاقتصاد الرقمي، التي اصبح عددها في تزايد بما يعكس توجه القطاع الحكومي وقطاع الاعمال الى تأسيس المزيد من المنصات الرقمية لتقديم وتوفر المعلومات والسلع والخدمات والمعلومات بطريقة سهلة وملاءمة لاحتياجات المستخدمين. من ثم بات انتشار هذه المنصات والتطبيقات الرقمية احد ابرز الدلائل على نمو الاقتصاد الرقمي، وهو ما يعتمد على مستوى توفر وتقدم البنية الاساسية للاقتصاد الرقمي ممثلةً في شبكات الاتصالات المتقدمة، وتوفر التطبيقات الرقمية التي يدعمها التطور المستمر في الخبرات والقدرات البشرية ومواءمتها المستمرة لمتطلبات المستخدمين. وهناك انواع مختلفة من المنصات الرقمية يرتبط بعضها بالتفاعل بين الحكومات والمواطنين على غرار المنصات التي تقوم عليها الحكومات الالكترونية، ومنصات اخرى ترتبط الحكومة بقطاع الاعمال، او تربط قطاع الاعمال بالمستفيدين والمستهلكين. وكل نوع من انواع المنصات المشار اليها يتيح قدر من التفاعل يختلف من منصة الى اخرى. فالمنصات والتطبيقات اصبحت تكتسب زخماً متزايداً في الدول العربية تغطي اغلب القطاعات الاقتصادية والخدماتية والاجتماعية، فالإمارات والاردن تغطي هذه التطبيقات الرقمية في كل القطاعات وبدون استثناء، (قعلول و طلحة، 2020، 18–19)، اما عن قيم هذا المؤشر، فقد بلغت قيمة هذا المؤشر بالنسبة للأمارات (14.33)، اما الاردن فقد بلغت قيمة هذا المؤشر (9.91)، وبلغت قيمته في سوريا (4.39)، اما في العراق فقد بلغت قيمة هذا المؤشر (3.57) (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، 2020، 65، 101، 143، 137).

5. الابتكار

يقوم الاقتصاد الرقمي على الابداع والابتكار المستمر بهدف التطوير المستمر للسلع والخدمات لتحقيق اعلى مستوى من الرفاه للمواطنين، وهو ما يستلزم المزيد من الانفاق على البحث والتطوير (عبدالمنعم و قعلول، 2021، 21)، والاقتصاد الرقمي هو محرك مهم للابتكار ليس فقط من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تزيد الانتاجية، بل ايضاً من خلال التحول الذي تحدثه هذه التكنولوجيا في عمليات قطاع الأعمال وتنظيمها. والعكس صحيح أيضاً من خلال التحول الذي تحدثه هذه التكنولوجيا في عمليات قطاع الاعمال وتنظيمها، والعكس صحيح ايضاً، اي يمكن ان يكون الابتكار محركاً قوياً للاقتصاد الرقمي وعاملاً مسهلاً لتحقيقه. وبالاستناد الى البحث الذي اجرته الاسكوا والوارد في تقريرها "سياسة الابتكار للتنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية"، لا تجري في البلدان العربية دراسات استقصائية بشأن الابتكار، ما عدا في مصر، وهذا الامر مثير للقلق لان اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الأعمال غير كافٍ في حد ذاته لأحداث أثر نحو الاقتصاد الرقمي، وتبين الادلة الواردة من البلدان المتقدمة بأن أثر التكنولوجيا سيزداد في المسار نحو اقتصاد الرقمي اذا ما استثمر قطاع الاعمال ايضاً في حوسبة البيانات، وتحسين عملياتها وتدريب موظفيها على طرائق عمل جديدة. وتحتاج البلدان العربية الى دراسات وبيانات اكثر تفصيلاً بشأن هذه الأنشطة وبشأن الابتكار في العمليات والتنظيم (فضلاً عن السلع والخدمات). ومن شأن هذه المعلومات تحسين التقدم نحو الاقتصاد الرقمي في المنطقة وتقديم مشورة افضل لصانعي القرارات. وتعد المشاريع الناشئة أهم مكونات الابتكار القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث تأتي بمنتجات واسواق جديدة وتستفيد من قوة المنصات الرقمية لإدخال خدمات جديدة والقيام بوساطة فعالة بين المنتجين والمستهلكين (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، 2018، 45)، وقد بلغ قيمة مؤشر الابتكار في الامارات (2.70)، في حين بلغ قيمت هذا المؤشر في الاردن (1.96)، بلغت قيمته في سوري (1.06)، اما قيمته بلغت في العراق (1.06) (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، 2020، 65، 101، 143، 137).

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

6. بيئة الاعمال والجاهزية الشبكية

يستلزم التطوير المستمر للاقتصاد الرقمي تمكين كافة فئات السكان من النفاذ الى خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات سواءً على مستوى الاسر، او الشركات، او المؤسسات الحكومية بما يساعد في انخراط هذه الفئات في منظومة بناء وتطوير الاقتصاد الرقمي. في هذا السياق، وعلى مستوى الاسر، تعتبر مؤشرات استخدام خدمات الاتصالات وتقنيات المعلومات من ابرز المؤشرات الدالة على التمكين الرقمي. وعلى مستوى مؤسسات الأعمال، يشير عدد من المؤشرات الى مستوى التمكين الرقمي للشركات من بينها على سبيل المثال مؤشر نسبة مؤسسات الاعمال التي تستخدم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في انجاز المعاملات فيما بينها، ومؤشر استثمار الشركات في الاتصالات وتقنية المعلومات. وينعكس مدى التطور في استخدام خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات على هيكل العمالة فمؤسسات الاعمال في الدول التي تسجل مستويات متقدمة من حيث تطور الاقتصاد الرقمي، فهناك عدد من المؤشرات الاخرى المهمة التي تشير الى مدى تجاوب الزبائن مع التواجد الرقمي لمؤسسات الاعمال التي تشمل من بينها على سبيل المثال لا الحصر نسبة السكان المستخدمين للانترنت في التسوق، حيث تتصدر الامارات الدول العربية هذا المؤشر بنسبة تقدر بنحو (50) في المائة من السكان. ويستلزم تزايد التواجد الرقمي للشركات في الفضاء الرقمي نمو موازي في اعداد الخوادم الامنة على شبكة الانترنت بما يسمح بالتخزين الامن للمحتوى الرقمي لمؤسسات الاعمال على الشبكة. ومن بين اهم المؤشرات التي يمكن تتبعها في هذا السياق التي توضح مدى التقدم المحقق على صعيد الدول العربية في هذا المجال (عبدالمنعم و قعلول،2021، 17–19)، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر في دولة الامارات العربية (3.88)، اما بلغت قيمتها في الاردن (2.73)، حيث بلغت قيمت هذا المؤشر في سوريا (1.60)، في حين بلغت قيمتها في العراق (1.42) (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، 2020، 65، 101، 143، 137).

7. نمو سوق الخدمات المالية

تعد قضية الخدمات المالية ومدى توفر وسهولة الوصول اليها، وكفاءة المؤسسات المالية التي تقدم خدمات التمويل، من أهم المواضيع في عملية التحول الرقمي. اذ يمثل التمويل في كثير من الأحيان عقبة أساسية في التحول الرقمي وتبني التكنولوجيات الرقمية الجديدة (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، 2020، 38)، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر في دولة الامارات العربية (4.81)، اما في الاردن بلغت قيمته (4.62)، في حين بلغت قيمته في سوريا (1.24)، كما بلغت قيمته في العراق (1.24) (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، 2020، 66، 102، 144، 138).

8. التنمية المستدامة

تعد التطبيقات والتقنيات الرقمية ادوات محورية يمكن ان يكون لها تأثير تحويلي على اهداف التنمية المستدامة وذلك وفقاً لتقرير استخدام الرقمنة للوصول لأهداف 2030 اكثر ذكاءً وهو تقرير صادر عن مبادرة تمكين الاستدامة العالمية حيث حدد التقرير دور التقانات في مساعدة المنظمات والحكومات في تسريع جهودها لتحقيق اهداف التنمية المستدامة حيث اثبت التقرير ذلك من خلال تحليله لمجموعة من اهداف التنمية المستدامة (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، 2020، 39). واشار (صندوق النقد العربي، 2020، 198–199) ان من اهم الاسباب للاهتمام المتزايد في الاقتصاد الرقمي هو تأثيره وقدرته على تحقيق وانجاز تنمية مستدامة وشاملة حيث ان التطورات التقنية اتاحت للجميع امكانية الاتصال بأفراد لم يكونوا قادرين على التواصل معهم في السابق، كما جعلت هذه التقانة باستطاعة الناس والشركات التنافس والاتصال والتعاون واقامة الشركات بسهولة يقابلها تكلفة اقل ومساوة اكبر من أي وقت مضى، وقد بين

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

الاتحاد الدولي للاتصالات دور التقانات الرقمية والابتكار المبني على هذه التقانات في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ولاسيما ما يرتبط بالقضاء على الجوع والفقر وتوفير التعليم والصحة وتحقيق المساواة بين الجنسين وتكافئ الفرص وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والعمل اللائق واقامة بنى تحتية قوية وتحفيز الابتكار والتصنيع حيث ان التحولات الرقمية كان لها تأثيراً كبير وايجابي على الدول وترتيبها بموجب مؤشر الابتكار العالمي. حيث بلغت قيمته في دولة الامارات العربية (3.74)، كما بلغت قيمته في الاردن (3.62)، في حين بلغت قيمته في سوريا (3.08)، اما في العراق بلغت قيمته (3.08) (الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، 2020، 66، 102، 144، 138).

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات

1. اشرت نتائج البحث وجود توجهات مهمة نحو موضوع الاقتصاد الرقمي ومؤشراته، عكس ذلك الاهتمام من قبل الباحثين والمنظمات ولا سيما المنظمات الرسمية، بما تم نشره من بحوث ودراسات في هذا الموضوع.
2. قدمت الادبيات العلمية افكاراً مهمة حول مفهوم الاقتصاد الرقمي واهميته وخصائصه وتطبيقاته وغيرها من الجوانب التي من خلالها اعطت الصورة الواضحة لموضوع الاقتصاد الرقمي بجوانبه المختلفة، وذلك يعد دليلاً على الانتشار الواسع لهذا الموضوع المهم في عصر العولمة وتقانة المعلومات.
3. بينت نتائج البحث في جانبه العملي ان هناك جهوداً تبذل من قبل الدول وحكوماتها للحاق بركب الدول المتطورة في موضوع الاقتصاد الرقمي وتطبيقاته، اشر ذلك قيم مستوى التطبيق التي تم عرضها في الجانب العملي من هذا البحث، وهذا يؤكد صحة الفرضية البحثية الاولى في ان هناك مؤشرات يمكن اعتمادها في تحديد مستوى تطور البلدان في توجهها نحو الاقتصاد الرقمي.
4. اشارت قيم المؤشرات التي تم عرضها في الجانب العملي ان هناك تبايناً واضحاً بين الدول العربية عينة البحث في مجالات توجهها نحو الاقتصاد الرقمي، وهذا يعكس صحة الفرضية البحثية الثانية، كما ان هذا التباين في الجهود يعود الى اسباب متعددة ومختلفة ترتبط بظروف السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية لكل بلد.

ثانياً. المقترحات

استناداً الى ما تم تقديمه من استنتاجات تقدم الباحثة بعض المقترحات وكما يأتي:

1. ضرورة ان تعمل البلدان حكومات ومنظمات على وضع خطط استراتيجية تصوغ من خلالها اسس ومراحل توجهها نحو تطوير مؤشرات الاقتصاد الرقمي وفق متطلبات التوجهات العالمية في هذا المجال.
2. ضرورة استفادة الدول العربية عموماً والدول عينة البحث خصوصاً من تجارب البلدان التي حققت تطورات مهمة في مستوى مؤشرات الاقتصاد الرقمي باعتماد مفاهيم المقارنة المرجعية واستراتيجياتها.
3. العمل على تأسيس وتشكيل وحدات تنظيمية ولجان عمل تتابع مستوى التقدم المنجز من قبل الجهات المختلفة في تنفيذ الخطط الاستراتيجية المحددة مسبقاً في التوجه نحو الاقتصاد الرقمي.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

قائمة المصادر

1. الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2020، (2020)، الطبعة الاولى، الامارات العربية المتحدة.
2. اميرة، برباش، (2015)، عمليات الصيرفة الالكترونية في المؤسسات المصرفية ودورها في تدعيم ركائز الاقتصاد الرقمي / دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي (BEA– BNA– BADR)، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
3. البشير، فضل عبدالكريم، (2018)، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز تنامي التمويل الاسلامي، مجلة بيت المشورة، العدد (9)، ص 27–79.
4. حرزالله، محمد خضر و يسرى، اوشريف، (2018)، الاقتصاد الرقمي وخصائص السلوك الاستهلاكي الجديد دراسة تحليلة في: المتغيرات، العائدات: التحديات، الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: ضرورة الانتقال وتحديات الحماية، المركز الجامعي عبدالحفيظ بوالصوف – ميلة، 23 –24 ابريل، ص 1–17.
5. حسن، وليد انور سيد، (2018)، أثر تطبيق الاقتصاد الرقمي على أداء المصارف السودانية/ دراسة حالة بنك أمدرمان الوطني في الفترة 2003–2016، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان.
6. حمزة، طالب سلطان و حسن، أرشد حمزة، (2020)، الاقتصاد الرقمي في الدولة العراقية بين النجاحات والاخفاقات والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، المجلد (1)، العدد (6)، ص 1–18.
7. خلوفي، سفيان.، شريط، كمال.، وزغلامي، مريم، (2020)، تقييم جاهزية الجزائر للولوج الى الاقتصاد الرقمي – دراسة استكشافية، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد (4)، العدد (2)، ص 73–96.
8. السعادي، خنساء، (2006)، التسويق الإلكتروني وتفعيل التوجه نحو الزبون من خلال المزيج التسويقي – دراسة تطبيقية لمؤسسة بريد الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.
9. صندوق النقد العربي / الدائرة الاقتصادية، (2020)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة.
10. العبادي، حنان عبدالسلام، (2020)، مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تحقيق ميزة تنافسية للمصارف العاملة في الاردن، مجلة المثقال للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (6)، العدد (1)، ص 73–102.
11. عبدالجليل، نبيل محمد عمار، (2020)، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي– دراسة تحليلية على المصارف التجارية في مدينة الجميل – ليبيا، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية المجلد (1)، العدد (6)، ص 1–23.
12. عبدالمنعم، هبة و قعلول، سفيان، (2021)، نحو بناء مؤشر مركب لرصد تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة.
13. عبيد، خديجة، (2014)، دور الاقتصاد الرقمي في اعادة هيكلة التجارة الدولية في ظل تحديات التنمية المستدامة/ دراسة حالة دول جنوب شرق اسيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
14. علي، محمد مدلول، (2020)، الاقتصاد الرقمي رؤى وافاق / البلدان العربية دراسة حالة، مجلة جامعة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد (28)، العدد (2)، ص 228–246.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية

15. قعلول، سفيان و طلحة، الوليد،(2020)، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة.
16. كريمة، صراع، (2014)، واقع وأفاق التجارة الالكترونية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر.
17. كولمان، كاترين.، جلوب، ميجان.، ووانج، مينجي، (2018)، الاقتصاد الرقمي/ الدليل الاسترشادي الى بيئة تمكينية، الجزء الاول/ الدليل الاسترشادي الموجز، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
18. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، (2018)، افاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، الامم المتحدة، بيروت.
19. لغويل، سميرة و بن بعطوش، احمد عبد الحكيم، (2020)، المؤسسات الجامعية واقتصاد المعرفة في الجزائر، المجلة العربية للآداب والدراسات الانسانية، المجلد (4)، العدد (12)، ص 177-200.
20. النجار، فريد، (2007)، الاقتصاد الرقمي، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، مصر.
21. نور الدين، بن سولة، (2018)، الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية، مجلة تطوير، المجلد (5)، العدد (2)، ص 335-346.
22. وزارة الصناعة اللبنانية، (2017)، اقتصاد المعرفة، وزارة الصناعة، بيروت، لبنان.
23. وسام، مرابطي، 2015، اليات التسويق عن بعد في ظل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة ام البواقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر.
24. يونس، خالد مؤيد، (2020)، الحكومة الإلكترونية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية، المجلد (4)، العدد (4)، ص 125-146.
25. Mezgebe, Abel., (2020), Effect of Electronic Marketing on Customer Satisfaction: The Case of Four Star Hotels in Addis Ababa, International Journal of Management and Accounting, Vol (2), No (4), P 74-95.

جميع الحقوق محفوظة لمجلة الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية